ISSN: 2708-3659

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

مجلة الريان

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكَّمة - نصف سنوية

المجلد السادس
العدد الأول
الرقم التسلسلي 10

يونيو 2023

أثر فاعلية المراجعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية[1]

سعود صالح عمر المقدع
ماجستير محاسبة
الصندوق الاجتماعي للتنمية اليمن

د. غسان سعيد سالم باجليدة
أستاذ المحاسبة المشارك، كلية إدارة الأعمال
جامعة حفر الباطن

الملخص :

استهدفت هذه الدراسة التعرُّفَ إلى أَثَرِ فاعلية المراجعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية، للفترة من العام 2013 إلى العام 2017م. ولتحقيقِ أهدافِ الدراسة واختبار الفرضيات تمَّ التعامُلُ مع نوعين من البيانات، وهي البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وقد تكوَّن مُجتَمَعُ الدراسة من جميع البنوك التجارية اليمنية، وكانت عينة الدراسة 6 بنوك تجارية، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس فرضيات الدراسة واختبارها.

توصَّلَت الدراسة إلى عَدَدٍ من النتائج، أبرزُها: وجودُ علاقةٍ موجَبةٍ وقويَّةٍ وذاتِ دِلالةٍ إحصائيةٍ بينَ كلٍّ من المتغيرات المستقلة (المؤهِّلات العلميَّةِ والمِهْنيَّة للمُراجع الداخلي، واستقلاليهِ المراجَعَةِ الداخليةِ)، وجودة الأرباحِ المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وعَدَمُ وجود علاقةٍ ذاتِ دلالةِ إحصائيةٍ بين كلٍّ من المتغيرات المستقلة (مستوى الخبرة للمراجع الداخلي، وجود دليل المراجعة الداخلية وتطبيقه، وحجمِ إدارة المراجعة الداخلية) وجودةِ الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية.

وقد أوصَتِ الدراسة باستمرارِ إدارة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية باختيار الموظفين الجديرين ذوي المؤهِّلات العلمية العُليا والمِهْنية؛ لما له من أهميَّةٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، وأوصت الدراسةُ أيضًا بضرورة تفعيلِ تطبيقِ دليلِ المراجعة الداخلية؛ لما لَهُ من أَثَرٍ بالِغٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية. كما أوصت الدراسة بمزيد من الأبحاث المتعمَّقة في المجال؛ لتحليل نتائج الدراسة من خلال توسيع نطاق العيِّنة، والتوسُّعِ في خصائص فاعلية المراجعة الداخلية، للقيام بدورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، جودة الأرباح المحاسبية، البنوك التجارية، الجمهورية اليمنية.

1- المقدمة

لقد شهدت المدَّةُ الأخيرةُ تطورًا ملحوظًا في الدور الاستراتيجي للمُراجَعة الداخلية، وبخاصةٍ بعد انهيار الشركات الأمريكية، فقد أشار معهدُ المراجِعين الداخليين الأمريكي (*IIA*، 2010) إلى أنَّ دور المراجَعة الداخلية تعدَّى مُجرَّدَ كونِهِ حمايةَ الأصول من سوءِ الاستخدام، والتحقُّق من مصداقية البيانات المحاسَبيَّة، إلى الأخذ بمدخل القيمة المضافة المبنيِّ على أساس مساهمتها في تحقيق استراتيجية المنشأَة، وتحقيق قيمة مضافة لها من خلال دورها في إدارة المخاطر، والحَدُّ من ممارسات إدارة الأرباح، وقد ألزم قانونُ (*Sarbanes*-

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير في عام 2021 بعنوان: "أثر فاعلية المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية – دراسة ميدانية في البنوك التجارية اليمنية"

Oxley ،2002) الشركاتِ المساهمةَ الأمريكيةَ بالإفصاح في التقريرِ السنويِّ عن نقاطِ الضعفِ في نظام الرقابة الداخلية، مما عَزَّزَ الاهتمامَ بوظيفة المراجَعة الداخلية في الشركات والمؤسسات المالية.

ونظرًا لكون المراجَعة الداخلية إحدى أدوات حوكمة الشركات التي تؤدي دورًا مُهِمًّا في المنشآت كافةً، فهي التي تقوم بمراقبة كلِّ العمليات والخطط في الشركة، وضمان سيرها وفق الخُطَطِ المرسومة، كما تؤدي دورًا مهمًا في التأثير في السياسات والاستراتيجيات والخطط الموضوعة في تحقيقِ مصطلح المنشأة ومنها جودة الأرباح.

إنَّ الأرباح هي الدليلُ الأهمُّ الذي يُبنى عليه القرار الاستثماري، فهي تُعَدُّ مقياسًا لمدى الكفاءة في إدارة الأموال ونموها في المنشأَة التجارية والصناعية والخِدْميَّة؛ لذلك تلجأُ كثيرٌ من إدارات الشركات إلى ابتكارِ أحدث الطرائق للتلاعُب بهذا الرقم؛ من أجل استقطاب رؤوس الأموال، وتحسينِ سُمعتها من جهة، ومن أجل بيان مدى كفاءتها لدى الملاك وأعضاء مجلس الإدارة من جهة أخرى، ومن ثَـمَّ فإن الاعتماد على رقم الربح وبناء القرار الاستثماري عليه غير كافٍ، ولذلك يُفتَرَضُ على المساهمين عَدَمُ التركيز على الرقم الصافي للأرباح فقط، بل يجب عليهم أيضًا معرفةُ مكوِّنات هذه الأرباح ومصادرها.

وبناء على ذلك تمت عدد من الدراسات التي وجدت علاقة بين المتغير التابع والمستقل، مثل: دراسة مليجي 2012 بعنوان أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية في إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية دراسة نظرية تطبيقية، ودراسة مبارك 2008 بعنوان جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئية السعودية.

في حين هناك دراسات أخرى قامت بدراسة عوامل أخرى، مثل : التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، مثل دراسة حمدان 2012 بعنوان العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، وعليه لا يزال الأمر غير محسومٍ في الدراسات السابقة.

2- مشكلة الدراسة:

يؤدي القطاعُ المصرفيُّ دورًا كبيرًا في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال جذب المدَّخَرات المحلية والخارجية، وحشدِ تلك المدَّخَرات وتوجيهها نحوَ المشروعات التنموية؛ إذ تقوم المصارف بتمويلِ عدد من المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعاتِ: الزراعيةِ، والصناعيةِ، والتجاريةِ، وغيرِها، ولا شكَّ في أنَّ البنوك التجارية اليمنية لها دورٌ فاعلٌ ومُهمٌّ في التنمية الاقتصادية؛ فقد استطاعت أن تُسهِمَ في تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقامت بتمويل عدد من المشروعات التنموية، فهي تعمل على توزيع المتاحِ من الموارد النقدية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فرحان والطوقي، 2008،ص:22)، وحتى تتمكَّنَ البنوك من تأدية دورها في تنمية الاقتصاد الوطني على أكمل وجه؛ فلابُدَّ أن تكونَ الأرباح المحاسَبيَّة المعلَن عنها في القوائم المالية لهذه البنوك، ذاتَ جودةٍ عاليةٍ، وتُعبِّرُ بصدقٍ وعدالةٍ عن حقيقة هذه الأرباح، بمعنى أن تكون خاليةً من تلاعُب الإدارة برقم الربح لأهداف عدة؛ إذ إنَّ الأرباح تُعَدُّ كالخُلاصةِ لأعمال الشركة وإنجازاتها خلال المدَّة المالية، ويُعَدُّ اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسَبيَّة الدورَ

الأساسيَّ لإدارة المراجَعة الداخلية، وكذلك التحقُّق من سلامة السجلات والبيانات، والمحافظة على الأصول المملوكة للوحدة. وعلى الرغم من اهتمام الدراسات السابقة بدراسة العلاقة بين المراجَعة الداخلية وبين عدد من المتغيرات، مثل: الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وجودة المعلومات المحاسَبيَّة، وجودة التقارير المالية، فإن من الملاحَظِ أنَّ هناك شُحًّا في الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة المحتملة بين المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة، ولا سيما في الجمهورية اليمنية، وأصبحَ من المهمِّ دراسةُ أثر المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية.

3- أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدفُ الرئيسُ للدراسة في التعرُّف على أثر فاعلية المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية. ويتضمَّنُ الهدفُ الرئيسُ الأهدافَ الفرعيَّةَ المتمثلة في فحص العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بخصائص المراجعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسبية، وتتمثل هذه الخصائص في:

- خبرة المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- وجود دليل للمُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- حجم إدارة المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.
- العلاقة بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

4- أهمية الدراسة:

يُمكِنُ النظر إلى أهمية الدراسة من الزاويتين الآتيتين:

الأهمية العلمية:

لقد اهتمت المنظمات المِهْنيَّة العالمية في المدَّةِ الأخيرةِ بالمراجَعة الداخلية؛ بوصفِها إحدى الركائز الأساسية لعملية الحوكمة، وتكتسب هذا الدراسة أهميتَها من كونِها تتناول موضوعًا حيويًّا، يتعلق بأثر فاعلية المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة، ومن ثَـمَّ تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على الدور الاستراتيجي للمُراجَعة الداخلية؛ بوصفِهِ نشاطًا يضيف قيمة اقتصادية وحيوية للوحدة الاقتصادية، ومن ثَـمَّ تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة للوقوف على الأرباح التي تُعبِّرُ عن صدق الأرباح الحقيقية للمُنشأَة وعدالتها.

الأهمية العملية:

و تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونِها ستفيد عددًا من الجهات، منها:

- إدارة البنوك التجارية اليمنية: فتوفِّر معلوماتٍ لإدارة البنوك التجارية اليمنية عن مؤشرات الاستدلال على أثر فاعلية المراجَعة الداخلية ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة للبنوك التجارية اليمنية؛ إذ إنَّ سمعة الإدارة التنفيذية ترتبط بجودة الأرباح، ولا ترتبط بالنموِّ في الربح فقط، وإنَّ المديرين يريدون تحقيق أرباح تتَّسِمُ

باستمرارية عاليةٍ وبقدرةٍ تنبُّؤيَّةٍ جيدة، الأمرُ الذي يُحسِّنُ من سمعة الإدارة التنفيذية لدى المحلِّلين الماليين والمستثمرين.

- المساهِمون: معرفة المساهمين بحقيقة الأرباح المحاسَبيَّة، وهل هناك تدخُّلٌ لإدارة الأرباح، أم أنَّ الأرباح المحاسَبيَّة ذاتُ جودةٍ عالية؟.
- المستثِمرون: يهتَمُّ المستثمرون بشكلٍ كبيرٍ بقدرة الشركات على توزيع الأرباح واستمرارية هذه الأرباح، فقد أكدت دراساتٌ أنَّ هناك علاقةً قويةً بين جودة الأرباح وتوزيعات الأرباح.
- الجهاتُ المشرفة على عمل البنوك: البنك المركزي اليمني.

الأكاديميُّون والباحثون: فتقدِّمُ الدراسةُ معلوماتٍ مُهمَّةً يُستفادُ منها في إجراءِ الأبحاث والدراسات المستقبلية.

5- فَرَضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

توصلت دراسة مليجي (2012) إلى أن للمؤهل العلمي والمهني أثرًا ذا دلالة إحصائية في ممارسات إدارة الارباح وتحسين جودة الأرباح المحاسبية؛ فقد اتضح أن حصول المراجع الداخلي على درجة البكالوريوس فأعلى وحصوله على مؤهل مهني يدعم من قدرته المهنية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودتها، وواضح مبارك (2009) أن التأهيل العلمي للمراجع الداخلي يعد المطلب الأول والأساسي لخلق مراجع مؤهل ومتميز، فيجب أن يكون المراجع الداخلي حاصلًا على مؤهل بكالوريوس في تخصصه، وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الأولى على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الثانية:

بالنسبة لتأثير خبرة المراجع الداخلي، ومعرفته بطبيعة العمليات البنكية ومخاطرها تساعده على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة الأرباح في البنوك التجارية اليمنية، حيث أوضح مبارك (2010) أن خبرة المراجع الداخلي تعد من العوامل التي تصقل المقدرة المهنية، وبالتالي تزداد قدرته على اكتشاف الممارسات التي قد تقوم بها الإدارة للتأثير في رقم الربح، لذلك تعد الخبرة من الأمور المهمة لضمان فعالية عمل المراجع الداخلي، وبالتالي إدارة المراجعة الداخلية ككل، كما أوضحت دراسة مليجي (2012) أن هناك اثرًا ذا دلالة إحصائية لخبرة المراجع الداخلي في ممارسة إدارة الأرباح، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثانية على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين خبرة المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الثالثة:

أشار مبارك (2010) إلى أن استقلالية إدارة المراجعة الداخلية تعد أهم متغير مؤثر في جودة أنشطة المراجعة الداخلية، وتوجد علاقة عكسية بين استقلالية المراجع الداخلي وإدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة الأرباح المحاسبية، ويتوقف استقلال المراجعة الداخلية على الوضع التنظيمي لها، فلكي تؤدي المراجعة الداخلية أعمال الفحص والتقويم للإدارات والأقسام الأخرى دوت خوف أو حرج يجب أن تكون تابعة لأعلى مستوى إداري دال الشركة؛ إذ يفترض أن تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها إلى لجنة المراجعة، اما دراسة مليجي (2012) فقد أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستقلالية المراجع الداخلية بممارسات إدارة الأرباح وجودتها، فالتبعية الفنية للمراجعة الداخلية للجنة المراجعة وتبعيتها إداريًا لمجلس الإدارة يجعلها بعيدة عن ضغوط الإدارة التنفيذية، ويمكنها من اكتشاف ممارسات إدارة الارباح، ومن ثم تحسين جودة أرباح البنوك التجارية. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الثالثة على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الرابعة:

أظهر التحليل الإحصائي لنموذج دراسة مليجي (2012) أن توافر دليل عمل للمراجعة الداخلية يحدد صلاحيتها، له تأثير ذو دلالة إحصائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة أرباح البنوك التجارية.

يعد دليل المراجعة الداخلية مرجعًا أساسيًا للمراجعين الداخليين في كل الأعمال التي يقومون بها. لذلك يجب أن يضمن مدير المراجعة الداخلية الفهم الشامل للدليل من قبل العاملين بالقسم حتى يمكن استخدامه بشكل مناسب، ويبين دليل المراجعة الداخلية الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها أثناء ممارسة المراجعة الداخلية لأعمالها لكي تكون متفقة مع المعايير المهنية ، لذلك فإن وجوده يعد مؤشرًا على جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية. ومما لا شك فيه أن جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية سوف يدعم مقدرة المراجعين الداخليين على اكتشاف الممارسات التي قد تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين وجود دليل للمراجعة الداخلية وبين ممارسات إدارة الأرباح (مبارك،2010). وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الرابعة على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين وجود دليل للمُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

الفرضية الخامسة:

أوضحت دراسة مليجي (2012) أن هناك علاقة موجبة بين حجم إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح غير أنها ليست ذات دلالة إحصائية، في حين بين مبارك (2010) أن تأثير حجم إدارة أو قسم المراجعة الداخلية يتمثل في توفير الموارد الكافية بشرية أو مادية ويؤدي ذلك إلى زيادة القدرة المهنية للإدارة ككل على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بشكل أفضل. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرضية الخامسة على النحو الآتي:

- توجدُ علاقةٌ طرْديَّةٌ بين حجم إدارة المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

6- منهج الدراسة:

في ضوءِ طبيعةِ الدراسة، والأهدافِ المرجوِّ تحقيقُها، واختبارِ صحة الفَرَضِيَّات، تمَّ استخدام المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي يُستَخدَمُ في وصف خصائص الظاهرة المدروسة، وهو وصفٌ المتغيِّرين: المراجَعة الداخلية، وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

أما الأسلوب التحليلي فيتمُّ من خلال قياس المتغيِّرات المختلفة والمتعلقة بالمراجعة الداخلية، وأثرها في جودة الأرباح المحاسَبيَّة من خلال القوائم المالية، وأيضًا تم تصميم الاستبانة وتوزيعها على إدارات المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية؛ للتعرُّف إلى خصائص فاعلية المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية. أما جودة الأرباح المحاسَبيَّة فتمَّ قياسُها باستخدام نموذج معيار الاقتراب من النقد لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وذلك عن طريق دراسة التقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية للمُدَّة المالية من عام 2013م إلى عام 2017م.

7- الدراسات السابقة

- دراسة علي (2019): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأزمة المالية في جودة المراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وقد تكوَّن مجتمعُ الدراسة من المراجِعين الداخليِّين في الوحدات الحكومية في محافظة الأنبار في جمهورية العراق، وقد توصَّلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائِج، منها: وجودُ علاقةٍ ذاتِ تأثيرٍ معنوي بين الأزمة المالية وجودة المراجَعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وفي ضوء ذلك قدَّم الباحِثُ عددًا من التوصيات، منها: يجب تعزيز دور المراجَعة الداخلية، ودعم استقلالية المراجِعين الداخليين في الوحدات الحكومية في جمهورية العراق، وكذا حماية المراجِعين الداخليين لممارسة أعمالهم بموضوعية واستقلالية تامة.

- دراسة التميمي (2018): هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة لشركات التأمين المدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية، للمُدَّة من (2011م-2015م)، وقد توصَّلَت الدراسة إلى عدد من النتائِج، أهمُّها: لا يوجَدُ مستوى مقبول بجودة الأرباح المحاسَبيَّة في القوائم المالية المفصَحِ عنها في قطاع شركات التأمين المدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية، وخلوُّ بعضِ الشركاتِ عيِّنةِ البحث من جودة الأرباح المحاسَبيَّة

- دراسة نور والعواودة (2017) : طُبِّقَت هذه الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة، المدرَجَة في بورصة عمان، خلال المدَّة من (2005م-2012م)، وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ولمعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح في جودة الأرباح المحاسَبيَّة المعلَن عنها، وأظهرت نتائج الدراسة انخفاضَ جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكلٍ عام، وكشفت النتائج أيضًا عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدِفُ تقليل الربح.

- دراسة Ogundana (2017): الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد مدى العلاقة بين خصائص المراجَعة الداخلية المتمثلة قي وظيفتها وكفاءتها واستقلالها وجودة المعلومات المحاسَبيَّة في نيجيريا.

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائِج، أهمُّها: وجودُ علاقةٍ قويةٍ بين وظيفة المراجَعة الداخلية وجودةِ المعلومات المحاسَبيَّة، ووجودُ علاقةٍ قويةٍ بين كفاءة المدَقِّقين الداخليين وجودةِ المعلومات المحاسَبيَّة، ووجودُ علاقةٍ قويةٍ بين استقلالية المراجِعين الداخليين وجودةِ المعلومات المحاسَبيَّة.

– **دراسة لضن (2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية دور التدقيق الداخلي، ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO) في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، من أهمِّ نتائِج الدارسة: غيابُ اللوائِح المنظِّمَةِ لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في القطاع، وغياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مُراجَعة الطرائق المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص، وعدم فاعلية دور التدقيق الداخلي في متابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي.

– **دراسة العمودي وبن كليب (2015)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف إلى دور المراجِع الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف اليمنية، ومعرفة العوامل المؤثرة في قيام المراجع بدوره تِجاهَ إدارة المخاطر وفقًا لما تُمليهِ المعاييرُ المِهْنيَّة. وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائِج، أهمُّها: إنَّ للعوامل التنظيمية تأثيرًا في دورِ المراجع تِجاهَ إدارة المخاطر – من وجهةِ نَظَرِ المراجِعين الداخليين–، وإنَّ وظيفة المراجَعة الداخلية تُعَدُّ مُهمَّةً ووظيفةً مُسانِدةً للإدارة، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنَّ هناك جوانبَ قُصُورٍ في دَور المراجِع الداخلي تِجاهَ إدارة المخاطر.

– **دراسة بلفقيه وباشيخ (2012)**: هدفت هذه الدراسةُ إلى التعرُّف إلى العلاقة بين جودة المراجَعة الداخلية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. أظهرت نتائجُ الدراسة أنَّ عامل "كفاءة المراجِعِ الداخلي" هو أهمُّ عامِلٍ مؤثِّرٍ في جودة المراجَعة الداخلية، ويؤدِّي إلى تحسين حوكمة الشركات، يليه عامل "جودة تنفيذ المهام"، ثمَّ عامل "الموضوعية والاستقلالية"، وأكدت الدراسة على وجود اختلافاتٍ ذاتِ دلالةٍ إحصائية بين أعضاء لِجانِ المراجَعة في الشركات المساهمة السعودية والمراجِعين الخارجيين، عن أهم عوامل جودة المراجَعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات.

– **دراسة Onumah (2012)**: هدفت هذه الدراسة التي تم إجراؤها في جمهورية غانا في الشركات المساهمة المدرَجَة في البورصة خلال المدَّة من (2007م–2012م) إلى تقييم العلاقة بين وظيفة المراجَعة الداخلية وإدارة الأرباح، وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائِج، أهمُّها: أنَّ هناك حاجةً إلى آلياتِ مُراقَبَةٍ في علاقات الوكالة، وأنَّ جميع عناصر حوكمة الشركات (وظيفة المراجَعة الداخلية، ولجنة المراجَعة، والمراجَعة الخارجية) ترتَبِطُ بشكلٍ سلبيٍّ بممارسات إدارة الأرباح.

– **دراسة: مليجي (2012)** : تمت الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتمَّ تطبيقها على قطاع البنوك التجارية، وتكوَّنت العيِّنةُ من (12) بنكًا من البنوك السعودية المسجَّلة في سوق الأوراق المالية، وكانت أهم أهداف الدراسة: استكشافُ مدى ممارسة إدارة البنوك التجارية السعودية المسجَّلة في سوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية، وفحصُ تأثير محددات جودة أنشطة المراجَعة: (المؤهل

العلمي، والمؤهل المِهْني، والخبرة، وحجم قسم المراجَعة الداخلية، والاستقلال التنظيمي، ودليل عمل المراجَعة الداخلية، وتقويم جودة أنشطتها) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، فضلًا عن فحصِ أثرِ جودة أنشطة المراجَعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والاعتمادية في القوائم المالية للبنوك التجارية من ناحية أخرى.

وقد توصلت هذه الدراسةُ إلى نتائِجَ مُهمَّة، من أهمها: أنَّ محدَّداتِ جودة أنشطة المراجَعة الداخلية يؤثِّر إيجابيًّا في ممارسات إدارة وجودة الأرباح، وتُسهِمُ أنشطة المراجَعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية بالبنوك التجارية.

8- حُدودُ الدراسة:

تقتصر الدراسة في هذا البحث على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية:

وتتمثَّلُ في بيان فاعلية المراجَعة الداخلية، وأهميتها، وخصائصها، ومعاييرها، وأثرها في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.

2. الحدود الزمانية:

وتتمثَّلُ في دراسة القوائم المالية للبنوك عيِّنة البحث للأعوام من 2013م إلى 2017م.

9- مجتمع الدراسة وعيِّنها:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية اليمنية، بنوعيها الإسلاميِّ والتقليديِّ، وعددُها (22) بنكًا بموجب إحصائية جمعية البنوك اليمنية بتاريخ 2020/1/1م، وتبدأ مُدَّة الدراسة من عام 2013م حتى عام 2017م، على أن تضُمَّ عيِّنةُ الدراسة البنوكَ التي تنطبِقُ عليها الشروطُ الآتية:

- البنوك التي تتوافر تقاريرها المالية للأعوام من 2013م إلى 2017م.
- البنوك التي تمَّ تعبئة استمارة البيانات الكمية من قِبَلِ إداراتها.

وكان عدد البنوك عيِّنة الدراسة (6) بنوك يمنية: (3 بنوك تقليدية)، و(3) بنوك إسلامية، وكانت العيِّنةُ تمثِّلُ ما نسبته 27% من مجتمع الدراسة.

10 – مُتغيِّرات الدراسة وطرائق قياسها:

تتمثَّلُ مُتغيِّراتُ الدراسة في خصائص جودة المراجَعة الداخلية، التي تمثل المتغيِّرات المستقلة للبحث، أما المتغيِّر التابع فيتمثَّلُ في جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وسيتمُّ استعراض كيفية قياس كُلٍّ من المتغيِّرِ التابعِ والمتغيِّرِ المستقل.

10 –1 المُتغيِّرات المستقلة للدراسة:

1. المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي: وتمَّ قياسُها من خلال عدد المراجِعين الحاصلين على مُؤهِّلات علمية (بكالوريوس أو أعلى أو أقل)، أو مؤهِّل مِهْنيٍّ لكل سنة من سنوات الدراسة، بعد الإجابة عنها من قِبَلِ إدارة البنوك في استمارة البيانات الكمية.
2. خبرة المراجع الداخلي: وتمَّ قياسُها بعدَدِ سنوات الخبرة للمُراجِعين الداخليين بإدارات المراجَعة الداخلية بالبنوك التجارية بعد الإجابة عنها من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية.
3. حجم إدارة المراجَعة الداخلية: وتمَّ قياسُهُ بعَدَدِ أعضاء فريق المراجَعة الداخلية بعد الإجابة عنه من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية.
4. استقلالية المراجع الداخلي: وتمَّ قياسُهُ من خلال الإجابة عن سؤالٍ بـ(نعم) أو (لا)، من حيثُ تبعيةُ إدارة المراجَعة الداخلية بالبنك من الناحية الفنية للجنة المراجعة والإدارية لمجلس الإدارة، في استمارة البيانات الكمية، وتُعطى القيمة 1 لـ(نعم)، وصفر للإجابة بـ(لا).
5. وجود دليل للمُراجَعة الداخلية: وتمَّ قياسُهُ من خلال الإجابة عن سؤالٍ بـ(نعم) أو (لا)، وهو(هل يتوافَرُ دليل لإدارة المراجَعة الداخلية بالبنك؟) من قِبَلِ إدارة البنوك لكلِّ سنةٍ في استمارة البيانات الكمية، وتُعطى القيمة 1 لـ(نعم)، وصفر للإجابة بـ(لا).

عرض المُتغيِّرات المستقلة وتحليلها ووصفها

1. عدد المُراجِعين بحسب المستوى العلمي:

يوضح الجدول رقم (1–1) التوزيع التكراري لعدد المراجِعين في إدارة المراجَعة الداخلية حسب مستوياتهم العلمية والمِهْنيَّة.

جدول رقم (1–1) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين الداخليين حسب مستوياتهم العلمية

المؤهل	العدد	النسبة
أقل من البكالوريوس	9	% 6.5
بكالوريوس	104	%74.2
أعلى من البكالوريوس	16	%11.5
المؤهل المهني	11	%7. 8
المجموع	140	%100.00

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1-1) إلى أنَّ ما نسبتُهُ (6.5%) من المراجِعين ظهرت مُؤهَّلاتُهُم أقلَّ من البكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (74. 2%) من المراجِعين يحملون المؤهَّل الجامعي بكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (11.50%) يحملون مُؤهَّلاتٍ جامعيةً أعلى من البكالوريوس، وأنَّ ما نسبتُهُ (7.8%) لديهم شَهَاداتٌ مِهْنيَّة.

يتضحُ أنَّ غالب الموظفين في إدارات المراجَعة الداخلية في البنوك محل الدراسة يحملون مُؤهَّلاتٍ جامعيةً فأعلى؛ إذ بلغت نسبتُهُم (93.5%).

2-نسبة المُراجِعين الجامعيين في الإدارة:

يوضح الجدول الآتي رقم (1-2) التوزيعَ التكراريَّ للمُراجِعين الجامعيِّين في إدارة المراجَعة في البنوك التي شملتها العيِّنة.

جدول رقم (1-2) التوزيع التكراري لأفراد عيِّنة الدراسة وفقًا لعدد المُراجِعين الجامعيين

اسم البنك	عدد المُراجِعين	المُراجِعين الجامعيين	النسبة
البنك الأهلي اليمني	28	25	%89.29
بنك التسليف التعاوني والزراعي	31	28	%90.32
بنك اليمن الدولي	31	29	%93.55
بنك التضامن الإسلامي	28	27	%96.43
بنك سبأ الإسلامي	6	4	%66.67
بنك اليمن والبحرين الشامل	16	15	%93.75
المجموع	140	128	%91.43

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1-2) إلى أنَّ نِسَبَ المراجِعين المؤهَّلين علميًّا ومِهْنيًّا لدى إدارة المراجَعة الداخلية في البنوك قد تراوحت نِسَبُهُم بين (89.29% - 93.75%)، وهذا يشير إلى اهتمام البنوك التجارية اليمنية بتعيين موظَّفين يحملون مُؤهَّلاتٍ جامعية، ولديهم شهادات مِهْنيَّة في إدارات المراجَعة الداخلية بالبنوك.

3-الخبرة:

يوضِّحُ الجدول الآتي رقم (1-3) التوزيع التكراري لعدد المراجِعين في إدارة المراجَعة الداخلية بحسب مستوى الخبرة.

جدول رقم (1–3) التوزيع التكراري لعدد المُراجِعين في إدارة المُراجَعة الداخلية حسب مستوى الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5	64	%45.71
10-5	36	%25.71
15-11	26	%18.57
أعلى	14	%10.00
المجموع	140	%100.00

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1–3) إلى أنَّ نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين كانت سنوات الخبرة لديهم أقلُّ من (5) سنوات هي (45.71%)، وأنَّ نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين سنوات الخبرة لديهم أكثر من (5) سنوات هي (25.71%)، وأنَّ نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين سنوات خبرتهم أكثر من (10) سنوات هي (18.57%)، في حين كانت نسبة عدد المراجِعين الداخليين الذين سنوات خبرتهم أكثر من (15) سنة هي (10.00%).

4–مستوى حجم إدارة المُراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة

يوضح الجدول الآتي رقم (1–4) التوزيع التكراري لمستوى حجم إدارة المراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (1–4) التوزيع التكراري لمستوى حجم إدارة المُراجَعة الداخلية للبنوك محل الدراسة

اسم البنك	عدد المُراجِعين
البنك الأهلي اليمني	28
بنك التسليف التعاوني والزراعي	31
بنك اليمن الدولي	31
بنك التضامن الإسلامي	28
بنك سبأ الإسلامي	6
بنك اليمن والبحرين الشامل	16
المجموع	140

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1-4) إلى أنَّ أعلى حجم لإدارة المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية عيِّنة البحث يتمثل في بنك اليمن الدولي وبنكِ التسليف التعاوني الزراعي، يليه كلٌّ من البنك الأهلي اليمني وبنك التضامن الإسلامي، ويأتي في المرتبة الرابعة بنكُ التسليف التعاوني الزراعي، وفي المرتبة الخامسة يأتي بنك اليمن والبحرين الشامل، وأخيرًا يأتي بنك سبأ الإسلامي.

5. مدى استقلالية المُراجِع الداخلي:

يعرض الجدول الآتي رقم (1-5) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّق بمدى استقلالية المراجِع الداخلي في إدارة المراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية.

جدول رقم (1-5) التوزيع التكراري لأفراد عيِّنة الدراسة وفقا لاستقلالية المُراجِعين الداخليين

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	5	%84.0
لا	1	%16.0
المجموع	6	%100.0

المصدر: من إعداد الباحثين.

تُشيرُ نتائج الجدول رقم (1-5) إلى أنَّ ما نسبتُهُ (84%) من البنوك تؤكِّدُ توافر استقلالية المراجع الداخلي في إدارة المراجَعة الداخلية لدى البنوك محل الدراسة، ويُقصَدُ بالاستقلالية تبعية إدارة المراجَعة الداخلية إداريًّا لمجلس إدارة البنك، وفنيًّا للجنة المراجَعة بالبنك، فتيعَّيتها فنيًّا للجنة المراجَعة وإداريًّا لمجلس إدارة البنك يجعلُها بعيدةً عن ضغوط الإدارة التنفيذية، ويُمكِّنُها من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة للبنوك التجارية، كما أنَّ معهد المراجِعين الداخليين يؤكِّدُ استقلالية وظيفة المراجَعة الداخلية في المنشأَة، إذ أشار في التقرير إلى أنَّ التدقيق الداخلي نشاطٌ موضوعيٌّ مُستقِلّ، وأكَّدَ على ضرورة استقلالية المراجِع الداخلي، وأن يتَّسِمَ عَمَلُ المراجِعِ الداخلي بالموضوعية. (IIA،1999)

6. مدى توافر دليل المُراجَعة الداخلية:

يعرِضُ الجدول الآتي رقم (1- 6) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّق بمدى توافُر دليل المراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية.

جدول رقم (1–6) التوزيع التكراري للإجابات عن السؤال المتعلِّقِ بمدى توافر دليل المُراجَعة الداخلية في البنوك اليمنية

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	6	%100.0
لا	–	–
المجموع	6	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير نتائج الجدول رقم (1–6) إلى أنَّ جميع البنوك تؤكِّد على توافُرِ دليل المراجَعة الداخلية فيها، ويعود ذلك إلى اهتمام البنوك التجارية اليمنية بوظيفة المراجَعة الداخلية؛ إذ قامت البنوك التجارية اليمنية بوضع دليل لإدارة المراجَعة الداخلية، يوضح المهام والمسؤوليات والصلاحيات المخولة لفريق المراجَعة الداخلية، ويوضح الإجراءات والسياسات التي تنظم عمل فريق المراجَعة الداخلية بالبنك، ويُسهِمُ توافُرُ دليل لإدارة المراجَعة الداخلية في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة بالبنوك

10 –2 المُتغيِّر التابع:

لقياس المتغيِّر التابع (جودة الأرباح المحاسَبيَّة)؛ تمَّ استخدام مقياس الاقتراب من النقد، بحيثُ كلما اقتربت الأرباح المحاسَبيَّة من النقد ارتفعت جودتُها، والعكسُ صحيح، وقد تمَّ استخدامُهُ في بعض الدراسات، مثل: دراسة (نور والعواودة، 2017)، وتمَّ استخدامُ هذا المقياس أيضًا من قِبَلِ (التميمي، 2018)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على ذلك المقياس. ويتمُّ احتسابُ جودة الأرباح المحاسَبيَّة باستخدام مقياس الاقتراب من النقد من خلال الخطوات الآتية:

أ– تحديدُ صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

ب – تحديدُ صافي الربح المحاسبي

جـ– تحديدُ إجمالي الموجودات.

د– معادلةُ مقياس الاقتراب من النقد لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة الآتية:

$$EQ = \frac{OCF\ /_{TA}}{NI\ /_{TA}}$$

إذْ إن:

EQ = جودة الأرباح

OCF = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

NI = صافي الربح المحاسبي.

TA = إجمالي الموجودات.

فكلما اقتربت النسبةُ من الواحدِ الصحيحِ كانت جودةُ الأرباح أعلى، والعكسُ صحيح.

تشير النتائج في الجدول رقم (1-7) إلى أنَّ جميع قِيَمِ مستوى دلالة اختبار Kolmogorov-Smirnov Z تراوحت بين (.081- .687)، وتلك القيم تزيد على مستوى الثقة (0.05)، وهذا يشير إلى أنَّ جميع بيانات المتغيِّرات الداخلة بالدراسة تتوزَّعُ توزيعًا طبيعيًّا، ومن ثَـمَّ أمكن لنا استخدامُ الأساليب الإحصائية المناسبة.

11 – الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسةِ والإجابة عن تساؤلاتها؛ تمَّ استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارَف عليها؛ نظرًا لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يأتي أهمُّ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارُ والنِّسَبُ المِئَويَّةُ لتحليل بيانات مُتغيِّرات الدراسة.
2. اختبارُ كولمنجروف سبيرنوف Kolmogorov-Smirnov Z لاختبار شكل توزيع البيانات.
3. تحليلُ الانحدار المتعدد لاختبار فَرَضِيَّات الدراسة وقياس الأثر.

12 –اختبار توزيع البيانات توزيعًا طبيعيًّا:

قام الباحثان بتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، ومن ثَمَّ تَمَّ إجراءُ اختبار شكل توزيع البيانات فيما إذا كانت تتوزَّعُ التوزيع الطبيعي من خلال استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Z، وكانت النتائج موضَّحةً في الجدول رقم (4-1) الآتي:

جدول رقم (1-7) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة

المُتغيِّر	Kolmogorov-Smirnov Z	مستوى الدلالة
المؤهل	.909	.380
الخبرة	.873	.431
دليل إدارة المراجَعة الداخلية	.715	.687
استقلالية المراجع الداخلي	1.411	.081
حجم إدارة المراجَعة الداخلية	1.342	.090
جودة الأرباح المحاسَبيَّة	1.306	.096

المصدر: من إعداد الباحثين.

13- اختبار فرضيات الدراسة

الجدول رقم (1- 8) يعرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيِّرات المستقلة: (المؤهِّل العلمي، والخبرة، ودليل المراجَعة، واستقلالية المراجِع الداخلي، وحجم إدارة المراجَعة) على المتغيِّر التابع.

المُتغيِّرات المستقلة	معامل الارتباط ρ	معامل التحديد R Squared	معامل ميل خط الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
المؤهِّل العلمي			219.504	2.916	.009	دالة إحصائيًّا بدرجة عالية	قبول الفَرَضيَّة
الخبرة			58.731	.934	.362	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
دليل المراجَعة			30.550	1.041	.311	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
الاستقلالية			33.675	3.090	.006	دالة إحصائيًّا بدرجة عالية	قبول الفَرَضيَّة
حجم إدارة المراجَعة الداخلية	.900	.809	5.233	.593	.560	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
حجم مكتب المراجَعة			-2.462-	-.429-	.672	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
حجم البنك			-5.576-	-.919-	.370	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
حجم مجلس الإدارة			-1.884-	-.789-	.440	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة
اجتماعات لجنة المراجَعة			16.407-	-.947-	.355	غير دالة إحصائيًّا	رفض الفَرَضيَّة

الجدول رقم (1-8) يبين نتائج الانحدار الخطي المتعدد multiple linear regression لاختبار الفَرَضِيَّات:

اختبار الفَرَضيَّة الأولى: توجد علاقة طرديَّة بين المُؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار T المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أقلَّ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (0.009)، وهذا يدُلُّ على أنَّ المؤهِّل العلميَّ والمِهْنيَّ للمُراجِعِ الداخليِّ له تأثير إيجابي في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية وبدرجةٍ عالية، أي إنَّه كلما كان المراجِع الداخلي لديه مُؤهِّلات علمية أعلى كان التأثير بالتحسين في جودة الأرباح المحاسَبيَّة أعلى، وكذلك بالنسبة للتأهيل المهني، فكلما كان المراجِع الداخلي يمتلك شهاداتٍ مِهْنيَّةً أدى ذلك إلى تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا ما أكَّدته دراسة (مليجي، 2012)، فقد أوضحت الدراسة أنَّ المؤهِّلَ العلميَّ والمِهْنيَّ يُسهِمُ في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها، وأوضح (مبارك، 2008) أنَّ التأهيل العلمي والمهني للمراجع الداخلي يُعَدُّ شرطًا أساسيًّا لخلقِ مُراجِعٍ مُؤهَّلٍ يتميَّزُ بالمقدرة المِهْنيَّة على اكتشاف المخالفات.

اختبار الفَرَضيَّة الثانية: توجد علاقة طرديَّة بين خبرة المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار T المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر المستقل الثاني أنَّ خبرة المراجِع الداخلي أكبر من مستوى الثقة (0.05)، إذ كانت (0.362)، وهذا يدُلُّ على أنَّ خبرة المراجِع الداخلي لا تؤثِّر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتعارض مع ما بيَّنته دراسة (مليجي، 2012)، فقد بينت الدراسة أنَّ مُحدِّداتِ جودة وانشطة المراجَعة الداخلية، ومنها خبرة المراجع الداخلي، تُسهِمُ في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَـمَّ تحسُّن جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية. وتُعَدُّ خبرة المراجِع الداخلي من العوامل المهِمَّة التي تزيد من قدرة المراجِع الداخلي على اكتشاف الممارسات الخاطئة أو التلاعُب الذي قد تلجأ إليه الإدارة، لذلك تُعَدُّ الخبرة من الأمور المهِمَّة لضمان فاعلية عمل المراجِع الداخلي، ومن ثَـمَّ ضمان قسم أو إدارة المراجَعة الداخلية ككل.

وربما يرجع السبب في عدم تأثير خبرة المراجِع الداخلي في جودة الأرباح المحاسَبيَّة إلى ارتباط المتغيِّرات بعضها ببعض في تحليل الانحدار المتعدد، وقد يكون الاختلاف في النتيجة يعود إلى اختلاف العيِّنة، أو اختلاف النموذج المستخدم لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وبالتالي تم رفض الفرضية التي تنص على توجد علاقة طرديَّة بين خبرة المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

اختبار الفَرَضيَّة الثالثة: توجد علاقة طرديَّة بين استقلالية المُراجِع الداخلي وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار T المقابلة لمعاملات الانحدار أقلَّ من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (0.006)، وهذا يدُلُّ على أنَّ استقلالية المراجَعة الداخلية لها تأثير إيجابي في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية وبدرجة عالية، أي إنَّهُ كلما كانت إدارة المراجَعة الداخلية في البنك تتبع لأعلى مستوى إداري ويتمثل في مجلس الإدارة كان لها تأثيرٌ إيجابيٌّ في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وهذا يتفِقُ مع ما توصَّلت إليه دراسة (مليجي، 2012)، إذ أشارت النتائج إلى أنَّ توافر الاستقلال الإداري والفني يحُدُّ من

ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وأوضح (مبارك، 2008) أنَّ استقلالية إدارة المراجَعة الداخلية تُعَدُّ من أهم المتغيِّرات المؤثرة في جودة فاعلية المراجَعة الداخلية، فيجب أن تكون إدارة المراجَعة الداخلية تابعةً لأعلى مستوى إداري داخل المنشأَة؛ حتى تقومَ بأعمال الفحصِ والتقويمِ للإدارات والأقسام الأخرى، من غيرِ صعوباتٍ أو عوائقَ أو خوف، وبالتالي تم قبول الفرضية التي تنص على (توجد علاقة طرديَّة بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

اختبار الفَرَضيَّة الرابعة: توجد علاقة طرديَّة بين وجود دليل المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (**0.311**)، وهذا يدُلُّ على أنَّ وجود دليل للمُراجَعة الداخلية لا يؤثر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (مليجي، 2012)؛ إذ بيَّنت الدراسةُ أنَّ وجود دليل لإدارة المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية له أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسبة، ويُعَدُّ دليل المراجَعة الداخلية مرجعًا أساسيًّا للمُراجِعين الداخليين في كلِّ الأعمال التي يقومون بها، وإنَّ وجود دليل للمُراجَعة الداخلية بالمنشأَة يُعَدُّ دليلًا على أنَّ المراجَعة الداخلية يتِمُّ تنفيذ الأعمال المنوطة بها وفق أُسُسِ معهد المراجِعين الداخليين.

ويرى الباحثان أنَّ عدم تأثير دليل المراجَعة الداخلية في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في الدراسة الحالية؛ ربما يرجع إلى أنَّه لا يتِمُّ تطبيقُ الدليل بالشكل المطلوب، أو أنَّ الدليل شكليٌّ يحتاجُ إلى تفسيرٍ أوضحَ، وتحديدٍ للصلاحيات والمسؤوليات، وعليهِ يتِمُّ رفضُ الفرضية التي تنصُّ على الآتي: (توجد علاقة طرديَّة بين وجود دليل المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

اختبار الفَرَضيَّة الخامسة: توجد علاقة طرديَّة بين حجم إدارة المُراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المُحاسَبيَّة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (**0.560**)، وهذا يدُلُّ على أنَّ حجم إدارة المراجَعة الداخلية لا يؤثر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتوافق مع ما تمَّ التوصل إليه في دراسة (مليجي، 2012)؛ إذ بيَّنت الدراسة أنَّه لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ، ولا يتوافرُ دليلٌ حاسمٌ يدُلُّ على أنَّ حجم إدارة المراجَعة الداخلية يؤثر في الحَدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة، وعليهِ يتِمُّ رفضُ الفرضية التي تنص على لآتي: (توجد علاقة طرديَّة بين حجم إدارة المراجَعة الداخلية وجودة الأرباح المحاسَبيَّة).

المُتغيِّرات الضابطة: استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة تتمثل في:

- حجم مكتب المراجَعة الخارجي.
- حجم المنشأَة. (إجماليُّ أصول البنك)

- حجم مجلس الإدارة. (عدد أعضاء المجلس)
- نشاطات لجانِ التَّدقيق. (يُقاسُ هذا المتغيِّر بعدَدِ الاجتماعات).

وباختبار العلاقة بين المتغيرات الضابطة والمتغير التابع، ظهرت النتائج الآتية:

-المُتغيِّر الضابط الأول: تصنيف مكتب المُراجَعة الخارجي.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبر من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (**0.672**)، أي إنَّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجَعة الخارجي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهو ما يتَّفِقُ مع دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2010)؛ إذ توصَّلت الدراسة إلى عدم تأثير مكتب المراجِع الخارجي في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين مستوى جودة الأرباح، في حين أشارت دراسة (حمدان، 2012) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مكتب المراجَعة الخارجي وجودة الأرباح، فالمنشآت الذي تُدقَّقُ حساباتُها من قِبَلِ مكتبٍ خارجيٍّ كبيرٍ تكون أقدرَ على فهم نشاطِها، وضبطِ عملياتِها، ومن ثَـمَّ ارتفاع جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

-المُتغيِّر الضابط الثاني: حجم البنك.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبر من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (0.370)، أي إنَّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك وجودة الأرباح المحاسَبيَّة، وهذا يتفق مع دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2012)، فقد توصَّلت الدراسة إلى عدم تأثير حجم الشركة في جودة الأرباح المحاسَبيَّة، في حين بيَّنت دراسة (حمدان، 2012) أنَّ الشركات والمؤسسات كبيرة الحجم تتميَّزُ بجودة أرباح أعلى، وأوضحت أنَّ ذلك قد يعود إلى التزام المؤسسات كبيرة الحجم بتطبيق المعاير المحاسَبيَّة؛ لتجنب التكلفة السياسية ورقابة الجهات الحكومية، ومقابلة توقعات المحلِّلين الماليين.

-المُتغيِّر الضابط الثالث: حجم مجلس الإدارة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)، إذ كان (**0.440**)، وهذا يدُلُّ على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (WANG،2007)، إذ بيَّنت الدراسةُ أنَّ كِبَرَ حجم مجلس الإدارة لا يؤثر في جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

- المُتغيِّر الضابط الرابع: عدد اجتماعات لجنة المُراجَعة.

كان مستوى الدلالة لاختبار **T** المقابلة لمعاملات الانحدار للمُتغيِّر أكبرَ من مستوى الثقة (0.05)؛ إذ كان (**0.355**)، وهذا يؤكِّدُ عدم العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجَعة وجودة الأرباح

المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية، في حين بيَّنت كلٌّ من دراسة (WANG،2007)، ودراسة (قراقيش، 2009) وجودَ علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجَعة وجودة الأرباح المحاسَبيَّة.

ويرى الباحثان أنَّ سبب عدم تأثير نشاطات لجنة المراجَعة في جودة الأرباح المحاسَبيَّة؛ ربما يرجع إلى ارتباط المتغيِّرات بعضها ببعض في تحليل الانحدار المتعدد، وقد يكون الاختلاف في النتيجة عائدًا إلى اختلاف العيِّنة، أو اختلاف النموذج المستَخدَمِ لقياس جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

النتائجُ والتوصيات:

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يأتي:

1. أوضحت النتائج أنَّ قيمة معامل الارتباط للمُتغيِّرات المستقلة والضابطة بلغت (**900.**)، أي بنسبة (90%)، بمعنى أن التغير في جودة الأرباح المحاسبية يتم تفسيره من خلال هذه المتغيرات بشكل كبير.
2. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طرديَّة بين المؤهِّلات العلمية والمِهْنيَّة للمراجع الداخلي وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
3. توصَّلت الدراسةُ إلى وجود علاقة طرديَّة بين استقلالية المراجِع الداخلي وجودةِ الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك اليمنية.
4. بيَّنت النتائجُ عَدَمَ وجود العلاقةِ ذاتِ الدلالةِ الإحصائيَّةِ بين كلٍّ من المتغيِّرات المستقلة: (خبرة المراجع الداخلي، ووجود دليل لإدارة المراجَعة الداخلية، وحجم إدارة المراجَعة الداخلية) وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
5. بيَّنت النتائجُ عَدَمَ وجود العلاقةِ ذاتِ الدلالةِ الإحصائيَّةِ بين المتغيِّرات الضابطة وجودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.

التوصيات:

بعد أن تمَّ استعراض مشكلة الدراسة واختبار فَرَضِيَّاتها، وفي ضوء النتائج التي تمَّ التوصَّلُ إليها في الدراسة الحالية يوصي الباحثان بالآتي:

1. استمرارُ إدارة المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية باختيار الموظفين الأكفاء ذوي المؤهِّلات العلمية العليا والمِهْنيَّة؛ لما له من أثرٍ كبيرٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة.
2. تطوير السياسات الفاعلة للتدريب المهني، وتبني برامج تدريبية؛ لتطوير مهارات العاملين في إدارات المراجَعة الداخلية في البنوك التجارية.

3. ضرورة تفعيل تطبيق دليل المراجَعة الداخلية؛ لما له من أثرٍ بالغٍ في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة في البنوك التجارية اليمنية.
4. العمل على استمرارية تدعيم مُقوِّمات استقلالية المراجِع الداخلي؛ لكي يتمكَّنَ من القيام بأداء مهامِّهِ على أكملِ وجه.
5. يوصى الباحثان بمزيد من الأبحاث المتعمقة في هذا المجال لتحليل نتائج الدراسة من خلال توسيع نطاق العيِّنة، والتوسع في خصائص فاعلية المراجَعة الداخلية، للقيام بدورها في تحسين جودة الأرباح المحاسَبيَّة.

قائمة المصادر والمراجع :

أ) المراجع العربية:

بلفقيه، محمد علوي وباشيخ، عبداللطيف محمد (2012). **العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية**، رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، 2(28)، 3-31.

التميمي، محمد مهند جاسم (2018). **قياس جودة الأرباح في القوائم المالية لقطاع شركات التأمين المُدرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (54)303-316.

صيام، محمود عبد الملك سالم(2014). **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح**. رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.

علي، عبدالرحمن سعيد (2019). **الأزمة المالية وأثرها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية دراسة على عيِّنة من المُدَقِّقين الداخليين في محافظة الأنبار**. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 15 (45)، 163-179.

العمودي، أحمد عبدالله وبن كليب، سالم عبدالله (2015). **العوامل المؤثرة على دور المُراجِع الداخلي تِجاهَ إدارة المخاطر في المصارف اليمنية**. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(5)، 137-168.

فرحان، حسن والطوقي، عبدالله (2008). **واقع القطاع المصرفي وفرص الاستثمار المتاحة أمامه**. مجلة الدراسات الاجتماعية،(27)83-134.

لضن، هيا مروان إبراهيم (2016). **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مبارك ،الرفاعي إبراهيم،(٢٠١٠ م)، **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية بعنوان مهنة المحاسبة فى المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ،كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود .

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم(2012)، **أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية دراسة نظرية تطبيقية**. كلية التجارة، جامعة سلمان بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

نور، عبدالناصر إبراهيم، والعواوودة، حنان (2017). **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المُحاسَبيَّة: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة**. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13(2)،161-179.

ب) المراجع الأجنبية:

Onumah، J.، Amidu، M.، donkor، A. (2016). **The effect of internal audit quality on earnings management of listed firms in Ghana**. University og Ghana business school، Department of Accounting.

Ogundana، O.(2017). **Quality of Accounting information and internal audit Characteristics in Nigeria.** Journal of modern accounting and auditing، 13(8)، 333-344.

The Impact of the Effectiveness of Internal Auditing on the Quality of Accounting Earning
(Field Study for the Yemeni Commercial Banks)

Saud Saleh Omer Al-magda
Dr.Ghassan Saeed Bagulaidah

Abstract:

This Study aimed basically to identify the impact of the effectiveness of the internal auditing on the quality of accounting earning at the Yemeni Commercial banks , for the period from 2013 until 2017, for the purpose of achieving the objectives of this study as well as testing the hypotheses , two types of data were dealt with: the primary data and the secondary data,it is a collective study from all Yemeni Commercial Banks. The study sample consisted of 6 commercial banks, the multiple linear regression analysis was used to measure and test the study hypotheses. This study revealed the results including: There is a strong and positive relation with a statistical significance between the scientific & professional qualifications for the internal auditor. Independence of the internal auditing process & the quality of the accounting earning at the Yemeni Commercial Banks. There is no relation of a statistical significance between the independent variables and the level of experience for the internal auditor. Availability & application of the special guide for the internal auditing and the management of internal auditing and the quality of accounting earning at the Yemeni Commercial Banks.

The study has strongly recommended the continuity of managing the internal auditing at the Yemeni Commercial banks by selecting highly competent staff who have high scientific & professional qualifications . This will effectively contribute in improving the quality of accounting earning. This study has also recommended that it is necessary to activate the application of internal auditing Guide as it has good impact in the improvement of profits at the Yemeni commercial Banks.

Eventually, the researcher recommended that more deep researches must be conducted in this field in order to analyze the results of this study through the expansion of the sample as well as expanding the properties of the effectiveness of internal auditing to play its role in improving the quality of accounting earning.

Keywords: Internal Auditing, Quality Of Accounting Earning, Yemeni Commercial Banks, Republic Of Yemen.

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 6
Issue 1
Serial No.10

June 2023